السياسة الخارجية الليبية بعد 2011 " محددات وتحديات "

Libyan foreign policy after 2011 "Determinants and challenges"

وليد علي ابراهيم بن سليمان [1] [*] ، أحمد حسين[2]

[1] جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

waledali612@gmail.com

[2] جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

hassaineahmed70@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/15 تاريخ القبول: 2024/05/08 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

يناقش هذا البحث تحديات السياسة الخارجية الليبية والتي شهدت تحولات جذرية بعد الأزمة الليبية في 2011 التي أطاحت بنظام معمر القذافي. يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل محددات وتحديات السياسة الخارجية الليبية بعد الأزمة الليبية في عام 2011م، وذلك من خلال التركيز على عدّة محاور رئيسية، أهمّها إرث السياسة الخارجية السابقة، حيث يستعرض البحث التأثير الكبير للسياسة الخارجية السابقة للنظام الليبي بقيادة معمر القذافي، على التحولات الراهنة في السياسة الخارجية. وهشاشة مؤسسات الدولة، كذلك تسليط الضوء على التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في ليبيا بعد 2011، وكيف أثرت هذه الهشاشة على القدرة الليبية على تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: محددات السياسة الخارجية الليبية ، تحديات السياسة الخارجية الليبية ، الأزمة الليبية والسياسة الخارجية ، التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا

Abstract:

This paper discusses the challenges of Libyan foreign policy, which witnessed radical transformations after the Libyan crisis in 2011 that overthrew the regime of Muammar Gaddafi. This research aims to explore and analyze the determinants and challenges of Libyan foreign policy after the revolution in 2011, by focusing on several main axes, namely the legacy of the previous foreign policy, where the research reviews the significant impact of the previous foreign policy of the Libyan regime led by Muammar Gaddafi on the current transformations in foreign policy. The research sheds light on the challenges facing state institutions in Libya after the revolution, and how this fragility affected the Libyan ability to implement foreign policy and achieve its goals.

Key words: determinants of Libyan foreign policy, challenges of Libyan foreign policy, Libyan crisis and foreign policy, regional and international interventions in Libya.

---

[*] المؤلف المراسل

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة عنصراً حيوياً في تحديد مكانتها ودورها في العالم الدولي. فقد شهدت ليبيا تحولات سياسية هائلة، ومن ثم تغيرت سياستها الخارجية. إلا أنّ أهم هذه التحوّلات جاءت بعد الأزمة الليبية عام 2011، التي أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي وفتحت الباب أمام فترة انتقالية طويلة وصعبة من التغيير والتحديات على كافة الأصعدة وفي قلبها ما يتعلق بسياسة الدولة الخارجية.

واجهت السياسة الخارجية الليبية العديد من التحديات التي أثرت على استقرار البلاد وتنميتها، فكان انتقال ليبيا من نظام حكم العقيد معمر القذافي إلى نظام حكم جديد يحتاج إلى إعادة بناء الهياكل السياسية والاقتصادية وإرساء الاستقرار الأمني. فالسياسة الخارجية الليبية أداة حاسمة لتحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز المصالح الليبية في المحافل الدولية [1]. وبسبب انتشار الفصائل المسلحة والجماعات المتطرفة في مناطق مختلفة من ليبيا أدى إلى تصاعد الصراعات المستمرة في البلاد، فهي تشكل تحدياً كبيراً أمام السياسة الخارجية الليبية في السعي لتحقيق الاستقرار والأمن وإعادة البناء في البلاد.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل تحديات السياسة الخارجية الليبية بعد الأزمة اللبية في عام 2011، ويعكف البحث على تناول عدة جوانب أساسية تؤثر على تشكيل وتوجيه سياسة ليبيا في الساحة الدولية. من بين أهمّ هذه الجوانب: إرث السياسة الخارجية السابقة و هشاشة مؤسسات الدولة بالإضافة إلى غياب رؤية وطنية للعلاقات الخارجية و كذا التدخلات الإقليمية والدولية .

كما يستمد هذا الموضوع أهميته من ضرورة فهم السياسة الخارجية التي تبناها نظام القذافي وتأثيرها على الوضع الحالي لليبيا، حيث يعد نظام القذافي من أطول الأنظمة الحاكمة في ليبيا، وقد ترك بصمته الكبيرة على السياسة الخارجية للبلاد. لذلك، فإن فهم إرث هذه السياسة الخارجية يمكن أن يساعد في توضيح بعض التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات الليبية الحالية في تطوير سياسة خارجية فعالة ومستقلة. إضافة إلى توضيح مظاهر الهشاشة التي تعرضت لها مؤسسات الدولة الليبية والانهيار للقطاع الأمني والعسكري، والقضائي، والإداري، والاقتصادي.

كما أنّ الأهمية الكبيرة لموضوع هذا البحث تسليط الضوء على إعادة بناء الرؤية الوطنية الليبية للعلاقات الخارجية وتوحيدها تحت مظلة حكومة مركزية قوية، كذلك التركيز على التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وتحليلها بشكل دقيق للتوصل إلى حلول سياسية تعزز استقرار ليبيا وتساهم في تحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية .

([1]) أحمد عبد الله الشريف، "السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: المحددات والتحديات والآفاق"، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018م، ص 10-28.

و بناء عليه فقد تمّ طرح الإشكالية التّي يتضمّنها التسّاؤل التّالي :

ما هي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية بعد الأزمة الليبية في عام 2011 في ظل العمل على تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية؟ .

و قد تمّت الإجابة على كلّ هذه التّساؤلات وفق خطّة ثنائية من مبحثين يتناول الأوّل تأثيرات و آثار السياسة الخارجية لنظام القذّافي أمّا في المبحث الثّاني فقد تناولنا فيه الرؤية المستقبلية في ظلّ التدّخلات الإقليمية و الدّولية :

المبحث الأوّل

تأثيرات و آثار السياسة الخارجية لنظام القذّافي

السياسة الخارجية الليبية قبل 2011 كانت تتأثر بالعديد من العوامل، منها خصوصية دور الزعيم الليبي معمر القذافي، والمصالح النفطية، والتطلعات القومية العربية، والعلاقات مع القوى الغربية [1].فكان لها العديد من الخصوصيات ألقت بظلالها على السياسة الخارجية اللّيبية:

المطلب الأول: إرث السياسة الخارجية الليبية في عهد نظام القذافي

العقيد معمر القذافي كان قائداً ثورياً ووطنياً، حيث قاد حراكاً شعبياً في 1969 ضد الملك إدريس السنوسي، الذي كان يعتبر رمزاً للاستعمار والفساد. كما قام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة، مثل زيادة حصة ليبيا من عائدات النفط، وتوفير التعليم والصحة المجانية، وتحسين مستوى المعيشة للشعب الليبي. وكان القذافي رائداً في تطوير نظرية سياسية خاصة به، وهي نظرية "الجماهيرية"، التي نشرها في كتابه "الأخضر". هذه النظرية تهدف إلى إنشاء نظام ديمقراطي شعبوي، يستبدل فيه المؤسسات التقليدية مثل البرلمان والحزب والجيش بمجالس شعبية ولجان شعبية تمثل إرادة الشعب.

بالإضافة الي ذلك كان العقيد معمر القذافي داعماً للوحدة العربية والإفريقية، ويسعى إلى تحقيق التضامن والتعاون بين الدول المتضررة من التدخلات الغربية. كما أنه كان مؤسساً ومشاركاً في عدة منظمات إقليمية ودولية، مثل الاتحاد الأفريقي و اتحاد المغرب العربي وحركة عدم الانحياز.

لذلك يمكن القول إن القذافي كان مصدر إلهام وتأثير للعديد من الحركات والزعماء الثوريين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مثل نيلسون مانديلا، وفيديل كاسترو، وهوغو شافيز، كما كان العقيد الراحل يقدم المساعدات المالية والعسكرية لبعض المجموعات التي تحارب من أجل التحرير أو المقاومة.

---

(1) عبد الحميد شعبان، "القذافي والجماهيرية: تحليل سياسي نقدي"، دار الفكر العربي، 2011م، ص 17-45.

الفرع الأوّل : أهم محطّات السياسة الخارجية اللّيبية في عهد نظام القذّافي

نستعرض فيما يلي بعض المحطات التي شكلت إرث السياسة الخارجية الليبية في عهد نظام القذافي :

- في عام 1969، قاد القذافي حراكاً شعبياً أطاح بالملك إدريس السنوسي، وأطلق سراح مشروعه "الجماهيرية" وهو نظام سياسي اشتراكي يستند إلى " اللجان الشعبية" و"اللجان الثورية" .
- في عام 1970، أمرت ليبيا بإغلاق قاعدة جوية بريطانية في طبرق وقاعدة جوية أمريكية عملاقة في طرابلس؛ كما قام بتأميم ممتلكات المستوطنين الإيطاليين[1].
- في عام 1977، أعلن القذافي "ثورة شعبية" وغير اسم البلاد رسمياً من الجمهورية العربية الليبية إلى "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" وأنشأ "اللجان الثورية" مما أدى إلى بدء فوضى مؤسساتية وانخفاض وتعسف اقتصادي عام[2].
- دعم القذافي حركات التحرير المختلفة في أفريقيا وآسيا وأوروبا، مثل جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حزب المؤتمر لإفريقيا الجنوبية، والجيش الجمهوري الأيرلندي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [3].
- في سبيل تعزيز موارد البلاد النفطية، أجبر القذافي شركات النفط الأجنبية على إعادة التفاوض على عقودها مع ليبيا، وحصل على نسبة أكبر من الأرباح والسيطرة على الإنتاج[4].
- تصادم القذافي مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في عدة مناسبات، مثل قصف طائرات أمريكية للقاعدات الليبية في 1986 رداً على تورط ليبيا في تفجير ملهى برلين، وانسحاب بريطانيا من سفارتها في طرابلس بعد إحراقها من قبل محتجين في 1984، وغارة جوية فرنسية على قافلة ليبية في تشاد في 1987[5]، فكان يسعى إلى عرقلة المشروع الفرنسي في قارة أفريقيا.
- من أجل كسب التسامح والشراكة مع الغرب، قام القذافي بإجراء عدة خطوات تقاربية بداية القرن الحادي والعشرين، مثل التخلص من برامجه للأسلحة النووية والكيماوية في 2003، والتعويض عن ضحايا تفجيرات لوكربي وأوتاوا في 2003 و2008، والانضمام إلى مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية[6].

الفرع الثّاني : تأثير الإرث السابق على السياسة الخارجية الحالية

([1]) محمد حسنين هيكل، "القذافي: السيرة الذاتية للزعيم الليبي"، دار الشروق، 2012م، ص 97-99.

([2]) علي عبد الله صالح، "القذافي والثورة الشعبية: تحليل نقدي للنظام السياسي الليبي"، دار الشروق، 1981م، ص 87-89.

([3]) رشاد سالم، "القذافي وحركات التحرير: دراسة في الأيديولوجية والاستراتيجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص 34-36.

([4]) محمد علي السنوسي، "القذافي والثورة العالمية: سياسة التوسع والتدخل"، دار المعارف، 2010م، ص 67-68.

([5]) محمد علي السنوسي، مرجع سابق، ص 67-68.

([6]) علي عبد الله صالح، "القذافي والغرب: تاريخ من التوتر والتقارب"، دار الشروق، 2012م، ص 112-114.

بعد عام 2011، شهدت ليبيا تغييرات سياسية هائلة وانقسامات داخلية، وكان لإرث السياسة الخارجية السابقة تأثير كبير على السياسة الخارجية الحالية للبلاد. يمكن تلخيص تأثير هذا الإرث على النحو التالي :

- **التحفظ والعزلة الدولية :** بسبب التصعيد الدبلوماسي والتصاعد في التوترات الدولية التي سبقت الأزمة الليبية في عام 2011، وجدت ليبيا نفسها في وضعية عزلة دولية، وهذا يعقّد توجهاتها الخارجية ويجعلها أقل تأثيراً في المشهد الدولي.
- **التغييرات في العلاقات الإقليمية :** تأثرت العلاقات الإقليمية لليبيا بشكل كبير بفراغ السلطة وانعدام الاستقرار الداخلي بعد 2011. وتصاعدت التوترات مع الدول الجارة والأطراف الإقليمية بسبب الانقسامات الداخلية والتدخلات المفروضة على الساحة الوطنية.
- **إدارة الملفات الدولية** استمرت ليبيا في معالجة قضايا دولية ترتبط بالإرهاب وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي، ولكن بمستويات مختلفة من الفعالية والتأثير.
- **تطوير العلاقات الجديدة :** بالرغم من العزلة الدولية، بدأت ليبيا في السنوات الأخيرة في تطوير علاقات جديدة مع الدول الغربية والعربية ، وذلك بغرض تحقيق التعاون الدولي ودعم استقرار البلاد [1].

وبصفة عامة فقد بات من الضروري أن نفهم أنّ إرث السياسة الخارجية السابقة للنظام الليبي يشكل جزءاً مهماً من تحليل السياسة الخارجية الحالية للبلاد. ذلك لأنّ فهم كيف تأثرت ليبيا بماضيها فيما يتعلق بالسياسات الخارجية السابقة يعد السّبيل الأمثل لبناء رؤية مستقبلية واضحة لإدارة علاقات خارجية متزنة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة.

المطلب الثاني: هشاشة مؤسسات الدولة الليبية بعد نظام القذافي

هشاشة مؤسسات الدولة هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية بعد 2011. فسقوط نظام معمر القذافي دخلت ليبيا في حالة من الفوضى والصراع الداخلي، مما أثر سلباً على قدرتها في تشكيل حكومة موحدة وفعالة، لتوفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، والتعامل مع التدخلات الخارجية المتنافسة. ووفقاً لمؤشر الدولة الهشة (FSI)، تعتبر ليبيا أكثر دولة تدهورت في العالم خلال العقد الماضي ، حيث نجد أنّ نقاط هشاشة ليبيا قد ارتفعت من 68.7 في 2011 إلى 97.0 في 2021، وترتيبها ارتفع من المركز 111 إلى المركز 17 بين أكثر الدول هشاشة [2].و لهذا فإنّ مظاهر هذه الهشاشة فيها ما هو مرتبط بالدّاخل و فيها ما هو مرتبط بعوامل خارجية

([1]) علي عبد الله صالح، "القذافي والغرب: تاريخ من التوتر والتقارب"، مرجع سابق، ص 112-114.

([2]) مؤشر الدول الهشة: ليبيا تحتل المركز الـ17 وعلى مدار عقد مضى كانت من أكثر الدول تدهورًا، موقع ليبيا برس، 2021م، ص 1-2.

الفرع الأوّل : العوامل الدّاخلية لهشاشة مؤسسات الدّولة بعد انهيار نظّام القذافي

ففي سياق هذا البحث، يعد تناول قضية هشاشة مؤسسات الدولة أمراً حيوياً لفهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية. بعد الأزمة الليبية عام 2011 شهدت ليبيا انهياراً في هياكل الدولة وانعداماً للأمن والاستقرار السياسي، وهذا أثر بشكل كبير على قدرتها بتنفيذ سياستها الخارجية بفعالية .

حيث نسلّط الضوء على هشاشة مؤسسات الدولة في ليبيا بعد 2011 من خلال النقاط التّالية :

أوّلا-الانقسام السياسي :

بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام في 2012، انقسم المشهد السياسي في ليبيا بين فصيلان رئيسيان، فصيل "الكرامة" المؤلف من قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، والذي يسعى إلى محاربة التطرف وإحلال الأمن والنظام في شرق ليبيا، وفصيل "فجر ليبيا" المؤلف من تحالف الميلشيات المسلحة ذات التوجهات الإسلامية، والذي يسيطر على طرابلس ومعظم غرب ليبيا. هذا الانقسام أدى إلى تشكيل حكومتين متنافستين في طرابلس وطبرق، وتصاعد الصراع المسلح بين الفصيلين، وتعطيل عملية الانتقال الديمقراطي على الرغم من توقيع اتفاقية الصخيرات في 2015، التي أدت إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، إلا أن هذه الحكومة لم تتمكن من فرض سلطتها على كامل الأراضي الليبية، وواجهت مقاومة من قبل حفتر وحلفائه [1].

ثانيا-غياب الهياكل القوية للدولة:

إنّ افتقار ليبيا إلى هياكل قوية للدّولة ومؤسسات حكومية قادرة على تطبيق السياسات واتخاذ القرارات بفعالية، هذا الغياب يعيق القدرة على تنفيذ أي استراتيجية خارجية تقررها السلطات المحلية.

ثالثا-انهيار السلطة المركزية:

بعد 2011، تلاشت الهيئة الحاكمة التي كانت تدير الدولة بيدٍ حديدية تحت حكم معمر القذافي، هذا الانهيار في السلطة المركزية أدى إلى انقسام البلاد إلى عدة كيانات وميليشيات متنافسة لتحقيق مصالحهم ومصالح الاطراف المتدخلة.

الفرع الثّاني: العوامل الدّاخلية لهشاشة مؤسسات الدّولة بعد انهيار نظّام القذافي

و من أهمّ هذه العوامل :

أوّلا-التدخلات الخارجية :

بعد 2011، شهدت ليبيا تزايد التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، سواء على صعيد الدبلوماسي أو العسكري أو الاقتصادي، فبعض هذه التدخلات كانت تهدف إلى دعم عملية السلام والحوار بين الأطراف المتحاربة، مثل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وبعضها كان يسعى إلى

---

(1) علاء الدين سالم، "الأمن والتنمية في ليبيا: التحديات والفرص"، مرجع سابق، ص 15-17.

تعزيز مصالحه ونفوذه في ليبيا، مثل دور تركيا وروسيا والإمارات ومصر وقطر، هذه التدخلات أثارت التوترات والصراعات بين الأطراف المحلية والإقليمية، وأعاقت إحراز تقدم في عملية التسوية السياسية[1].

ثانيا-التحديات الاقتصادية والاجتماعية :

تأثرت السياسة الخارجية اللّيبية أيضاً بالتّحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه ليبيا بعد الأزمة اللبية في عام 2011، حيث تركز السلطات المحلية على حل تلك التحديات الداخلية، و غيابها عن السّاحة الإقليمية و الدّولية في كلّ المجالات و المحافل ذات الارتباط الاقتصادي أو الاجتماعي، مما يؤثر سلبا على قدرتها في الاهتمام بالسياسة الخارجية.

المبحث الثّاني

الرؤية المستقبلية في ظلّ التدّخلات الإقليمية و الدّولية

إنّ غياب رؤية وطنية ليبية للعلاقات الخارجية هو واحد من المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية الليبية بعد 2011 ممّا فتح المجال لتدخلات دولية و إقليمية و جعلها حلبة صراع لعدّة أطراف، فهي تفتقر إلى هوية وطنية مشتركة وإجماع سياسي حول مصالحها وأولوياتها وأهدافها في الساحة الدولية، هذا ينعكس على تباين وتضارب المواقف والمصالحات التي تتبناها الأطراف المتنافسة داخل ليبيا تجاه القضايا الإقليمية والعالمية، مثل الصراع في سوريا واليمن وفلسطين، والعلاقات مع تركيا وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[2].

المطلب الأوّل : غياب رؤية وطنية ليبية للعلاقات الخارجية

بعد سقوط النظام، أصبحت ليبيا دولة ديمقراطية، ولكن لم يتم تطوير رؤية وطنية واضحة للعلاقات الخارجية، فقد أدت هذه العوامل إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا، وجعلت من الصعب على ليبيا ممارسة دورها في المنطقة.

ومن أمثلة غياب رؤية ليبية وطنية للعلاقات الخارجية بما يلبي تطلعات الشعب الليبي، في أغسطس 2023، قامت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش بعقد لقاء مخطط له مع نظيرها الإسرائيلي، وهي أول خطوة من نوعها من قبل مسؤول ليبي رفيع المستوى، وأثار هذا اللقاء احتجاجات واسعة في ليبيا من قبل

---

(1) زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014م، ص 1-5.

(2) خالد التومي، "السياسة الخارجية الليبية : نحو بدائل عملية"، مجلة تحليلات المعهد المصري للدراسات، 28 فبراير 2020م.

القوى السياسية والمجتمع المدني والشعب الليبي، الذين رفضوا التطبيع مع الكيان الصهيوني. وقد أدت هذه الضغوط إلى إلغاء اتفاقية تم التوصل إليها بين ليبيا وإسرائيل بشأن تبادل السفراء [1].

وبشكل عام فإن أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية بعد 2011 والتي أدت بدورها الي غياب رؤيا وطنية موحدة، هي الانقسام السياسي الذي تعاني منه الدولة إلى الآن، حيث تشهد ليبيا منذ الأزمة اللّيبية انقساماً سياسياً عميقاً بين حكومتين متنافستين إضافة إلى عوامل أخرى.

الفرع الأوّل : الانقسام السّياسي

و المتمثّل في قيام حكومتين متصارعتين تتجاذبها تيارات و مصالح أجنبية

أوّلا- حكومة الوفاق الوطني:

تشكلت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا في عام 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف تحقيق الوحدة السياسية والاستقرار في البلاد. تتخذ الحكومة مقرًا لها في العاصمة طرابلس وتعتبر معترف بها دوليًا، وتضم الحكومة أعضاء من مختلف الأطياف السياسية وتسعى لتمثيل جميع المناطق الليبية [2].

كما واجهت حكومة الوفاق الوطني العديد من التحديات والصعوبات، ومن أبرزها الانقسام السياسي والصراعات المسلحة التي تعيق قدرتها على فرض سلطتها على كافة أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك تواجه الحكومة تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل البطالة المرتفعة ونقص الخدمات الأساسية، وهو ما يعوق قدرتها على تحقيق التنمية وإرضاء تطلعات الشعب الليبي.

ثاني- الحكومة الشرقية المنبثقة عن مجلس النواب:

تأسست الحكومة الشرقية في ليبيا عام 2014 بعد تشكيل مجلس النواب الليبي المنتخب برلمانياً، وتتخذ الحكومة مقراً لها في مدينة البيضاء، التي تقع في المنطقة الشرقية من البلاد. يعترف بالحكومة الشرقية جزء من المجتمع الدولي، وتتلقى بعض الدعم من بعض الدول والقوى الإقليمية [3].

تواجه الحكومة الشرقية تحديات مماثلة لحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك الانقسام السياسي والصراعات المسلحة. ورغم ذلك تلتزم الحكومة بتحقيق الاستقرار والأمن في المناطق التي تسيطر عليها، وتسعى لتعزيز العملية السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية. ومع ذلك يعتبر الاعتراف الدولي بهذه الحكومة

([1]) مهند توتنجي، "ليبيا وإسرائيل: لقاء سري بين وزيري خارجية البلدين يهدد مساعي التطبيع بينهما"، بي بي سي عربي، 28 أغسطس 2023، ص. 1.

([2]) محمد عبد الله الشاويش، "السياسة الخارجية لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا: التحديات والآفاق"، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، جامعة طرابلس، 2019م، ص 59-86.

([3]) عبد الله أحمد الزواوي، "السياسة الخارجية لحكومة الشرقية في ليبيا: التحديات والفرص"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بنغازي، 2017م، ص 103-128.

قضية مثيرة للجدل، وقد أدى ذلك إلى تعقيد الوضع السياسي في ليبيا وعرقلة الجهود الدولية لتحقيق التوافق والوحدة الوطنية.

هذا الانقسام السياسي يعوق القدرة على تنفيذ سياسة خارجية موحدة وتنسيق المواقف الليبية في المحافل الدولية، مما يؤثر سلباً على مصداقية ليبيا وقدرتها على تكوين رؤيا وطنية موحدة للعلاقات الخارجية تساهم في تعزيز مصالحها الوطنية.

حيث تتأثر السياسة الخارجية الليبية بالانقسام السياسي بين الحكومتين، وذلك بسبب صعوبة تنسيق المواقف الليبية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، لذلك تحاول العديد من الجهات الدولية القيام بدور الوساطة بين الحكومتين الليبيتين بهدف تحقيق التوافق وإنهاء الانقسام السياسي، ولكن هذا الأمر يظل تحدياً كبيراً يواجه السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011 [1].

الفرع الثّاني : العوامل السوسيو ثقافية

بالإضافة إلى حالة الانقسام السياسي بين الحكومتين، فإن هناك بعض الأسباب الإضافية التي أدت إلى غياب رؤية وطنية ليبية للعلاقات الخارجية :

أوّلا-التاريخ الطويل للتدخل الأجنبي :

لقد عانت ليبيا من تاريخ طويل من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، بدءاً من الاستعمار الإيطالي في أوائل القرن العشرين، ووصولاً إلى حملة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في 2011 التي أسهمت في إسقاط نظام القذافي، هذه التجارب زرعت شعوراً بالشك والرفض تجاه التدخلات الخارجية، وأثرت على قدرة ليبيا على تطوير رؤية استراتيجية للتعامل مع المجتمع الدولي [2].

ثانيا-الانقسام السوسيو- ثقافي (sociocultural):

تتمتّع ليبيا بتنوع سوسيو- ثقافي كبير، يشمل مختلف المكونات الإثنية والقبلية والدينية والإقليمية، فهو يمثل ثروة للبلاد، لكنه أصبح مصدراً للصراع والانقسام بسبب سوء إدارة نظام القذافي، الذي استغل هذه المكونات لزرع التفرقة بينهم، وإضفاء صفة التفضيل على بعضهم على حساب آخر، هذه الممارسات أثرت على قدرة المجتمع الليبي على تشكيل هوية وطنية مشتركة، تضم جميع المكونات في إطار مواطنة متساوية [3].

([1]) أحمد عبد الله الشريف، "السياسة الخارجية الليبية بعد 2011، مرجع سابق، ص 10-28.

([2]) أ.د مصطفى عبد الله أبوالقاسم خشيم، "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 20، 2022م، ص 3-4.

([3]) سامية بن يونس بوراس، "التنوع الإثني في ليبيا: من التكامل إلى التفكك"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، العدد 461، 2018م، ص 7-8 .

ثالثا-ضعف المؤسسات :

تفتقر ليبيا إلى مؤسسات دولة قادرة على صنع وتنفيذ سياسة خارجية مستقلة وفعالة، فبعد 2011، تعرضت المؤسسات الليبية للتفكك والتهميش والاختراق من قبل الأطراف المتنافسة داخل ليبيا وخارجها، أدّى إلى تشتت وتضارب الصّوت اللّيبي في المحافل الدولية، وعدم قدرة ليبيا على حماية سيادتها ومصالحه[1].

المطلب الثّاني: التدخلات الإقليمية والدولية وأثرها على تدهور الوضع السياسي الخارجي

التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية بعد 2011، شهدت ليبيا تزايد التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو العسكري أو الاقتصادي [2].

بعض هذه التدخلات كانت تهدف إلى دعم عملية السلام والحوار بين الأطراف المتحاربة، مثل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وبعضها كان يسعى إلى تعزيز مصالحه ونفوذه في ليبيا، مثل دور تركيا وروسيا والإمارات ومصر وقطر، هذه التدخلات أثارت التوترات والصراعات بين الأطراف المحلية والإقليمية، وأعاقت إحراز تقدّم في عملية التسوية السياسية [3].

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية عن التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا :

الفرع الأوّل : تدخلات الجهات الداعمة لحكومة الوفاق الوطني

و تتمثّل في الدّول الآتية :

- **تركيا** : هي أبرز داعم لحكومة الوفاق، حيث تزودها بالأسلحة، والطائرات المسيرة، والمستشارين والجنود، هدفها تعزيز نفوذها في المنطقة والحصول على حقوق في استغلال الموارد الطبيعية في المتوسط .
- **قطر** : هي حليف مقرب من تركيا، وتدعم حكومة الوفاق سياسياً وإعلامياً ومالياً، فهي ترى في حكومة الوفاق شريكاً إستراتيجياً يشاركها نفس التوجهات.
- **إيطاليا** : هي أول دولة أوروبية أعلنت دعمها لحكومة الوفاق، وتقدم لها المساعدات الإنسانية والتدريب والاستشارات، وتسعي إلى حماية مصالحها في قطاع الطاقة في ليبيا، وإلى التعامل مع قضية المهاجرين غير الشرعيين.

---

(1) رضوان زروق وآخرون، "ضعف المؤسسات في ليبيا: دوره في تفاقم التدخل الأجنبي"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 2، 2020م، ص 11-12.

(2) أحمد علي الشهي، "السياسة الخارجية الليبية في ظل التدخلات الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة سبها، 2019م، ص 131-156.

(3) محمود عبد الله حمودة، "التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا: دورها في تفاقم الأزمة السياسية"، مجلة دراسات إفريقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 7، العدد 2، 2020م، ص 3-4.

الفرع الثّاني :تدخلات الجهات الداعمة للجيش الوطني الليبي

و تتمثّل في الدّول التّالية :

- **مصر:** تعتبر من أبرز داعمي الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، حيث قدمت الدّعم العسكري والسياسي، معتبرة أنها تدعم الجهود الرامية لمكافحة التنظيمات الإرهابية واستعادة الاستقرار في ليبيا.
- **الإمارات العربية المتحدة :** كانت الداعم القوي للجيش الوطني الليبي، وقدمت دعماً عسكرياً ومالياً لحفتر وقواته، يشمل الدعم الإماراتي توريد الأسلحة والتدريب والتمويل.
- **روسيا :** تدخلت روسيا أيضاً في الصراع الليبي من خلال دعمها للجيش الوطني الليبي، وقدمت روسيا دعماً عسكرياً واقتصادياً لحفتر، وهو ما أثار قلقاً دولياً وزاد من تعقيدات النزاع .

و قد كان نتيجة هذا الانقسام قيام تدخلات متزامنة في 2019-2020 ففي أبريل 2019 شن الجيش الوطني الليبي (بقيادة خليفة حفتر هجوماً على طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، هذا الهجوم أدى إلى تصعيد الصراع المسلح في ليبيا، وتحوّله إلى ساحة للتدّخلات الإقليمية والدولية المتنافسة، فقد حصل كل من الطرفين على دعم عسكري وسياسي واقتصادي من حلفائهم في المنطقة وخارجها، هذه التدخلات شملت إرسال مستشارين عسكريين ومرتزقة وأسلحة وطائرات مسيرة وأنظمة دفاع جوية إلى ليبيا، مخالفةً لحظر التسلح المفروض من قبل مجلس الأمن، كما شملت توقيع اتفاقات ثنائية مثيرة للجدل، مثل اتفاقية التعاون الأمني والحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني فهذه التدخلات زادت من تعقيد الأزمة الليبية، وأثارت مخاوف من تحول ليبيا إلى سورية جديدة[1].

علاوة على ذلك يجب أن تتعاون ليبيا مع الجهات الدولية والإقليمية المعنية لتقديم الدعم والمساعدة في بناء مؤسسات قوية ودعم عملية الانتقال الديمقراطي، كما يجب أن تعمل أيضاً على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول الأخرى وتبني سياسات خارجية متوازنة ومستدامة [2].

تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية في ليبيا يتطلب التعامل بحزم مع التدخلات الإقليمية والدولية، لذلك يجب تعزيز الجهود الدبلوماسية والتفاوض من أجل وقف التدخلات الخارجية وتحقيق حل سياسي شامل للأزمة الليبية [3].

([1]) رضوان زروق وآخرون، "التدخل الأجنبي في ليبيا: دوافعه وآثاره على المشهد السياسي"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 1، 2020م، ص 9-10.

([2]) أحمد أبو زيد، دور التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023م، ص 10 – 11.

([3]) محمد المصباحي، التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية: تحديات وحلول، مركز الجزيرة للدراسات، 2023م، ص 23 – 24.

في النهاية تواجه السياسة الخارجية الليبية تحديات هائلة بعد عام 2011، ولكن بالتعاون الوطني والدعم الدولي والإقليمي، يمكن تجاوز هذه التحديات وبناء ليبيا قوية ومزدهرة ومتوازنة في علاقاتها الخارجية، لذلك يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لتحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية وتعزيز القدرة على صنع القرار الخارجي المستقل والمستنير، وذلك بما يضمن مصلحة الشعب الليبي وتحقيق التنمية والرخاء للبلاد.

خاتمة :

يُظهر هذا البحث الفارق الكبير بين إرث الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعة عقود، وإرث ما يسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى انهيار ليبيا وغيرها من الدول العربية في حروب أهلية وفوضى وانقسامات. حيث خلصنا إلى مجموعة من النّتائج أهمّها :

1- تميزّت فترة حكم القذافي بالاستقرار الدّاخلي وعدم وجود صراعات مسلحة داخل البلاد لفترة طويلة من الزمن، فكانت للدولة الليبية سياسية خارجية رشيدة ومستقلة جعلتها قوة مستقلة في المنطقة.

2- الجانب الأخر كان لما يسمي ب"الربيع العربي" العديد من التأثيرات السلبية في البلدان العربية في مقدمتهم ليبيا، حيث شهدت الدولة فترات من الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي نتيجة لهذه الأحداث المؤسفة، وتسبّب الفراغ السياسي في غياب الرؤيا الوطنية للسياسة الخارجية الليبية ، وتزايد الصراعات الإقليمية والتدخلات الخارجية في ليبيا ، مما أدى إلى تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والخارجية .

4- أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من أجل تحقيق سياسة خارجية فعّالة ومستدامة، وعلى أهمية وضع استراتيجية وطنية واضحة تعبر عن مصالح البلاد وتحقق أهدافها في العلاقات الدولية، كما أشار البحث الي أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون والتكاتف بين أبناء الوطن الواحد والتعاون بالجهود الإقليمية والدولية المستدامة لبناء ليبيا .

و في الأخير و بناء على النتّائج المتوصّل إليها و كذلك استناداً إلى التحدّيات التي تواجه السياسة الخارجية الليبية بعد عام 2011، يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الراهن وتعزيز قدرة ليبيا على التعامل مع العلاقات الخارجية بشكل فعال، وفيما يلي بعض التوصيات المقترحة :

1. تعزيز الحوار الداخلي وتحقيق التوافق الوطني فيجب أن يكون هناك حوار مستدام وشامل بين جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك القوى السياسية والعسكرية والمجتمع المدني، لتحقيق التوافق والوحدة الوطنية في المواقف والأهداف الخارجية ، وتعزيز وتطوير مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد المتفشي بعد أحداث 2011م .

2. وضع رؤية واضحة للعلاقات الخارجية الليبية تستند إلى مصالحها الوطنية وتحدد الأولويات والأهداف وينبغي أن تعكس هذه الرؤية التعاون الإقليمي والدولي وتضمن الحفاظ على سيادة ليبيا واستقلالها، كما ينبغي أن تتضمن الرؤية أيضاً تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى وتعزيز العلاقات الثنائية المستدامة.
3. تعزيز الدبلوماسية الليبية عن طريق تطوير الكوادر الدبلوماسية وتوفير التدريب والتأهيل المناسب لكي تكون ليبيا قادرة على تمثيل مصالحها بشكل فعال في المنظمات الإقليمية والدولية والمحافل الدبلوماسية العالمية .
4. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشكل عام، من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول الشركاء الإقليميين والدوليين، وتعزيز التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي والتعليمي، كما يمكن أيضاً تعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب ومكافحة تهريب السلاح .
5. التعامل مع التدخلات الإقليمية والدولية بأن تتبنى موقفاً حازماً في التعامل مع التدخلات الإقليمية والدولية، وأن تحافظ على سيادتها واستقلالها. كما ينبغي عليها توحيد الجهود الإقليمية والدولية لدعم عملية السلام والاستقرار في البلاد، وأن تتعاون مع الجهات المعنية لحل النزاعات الإقليمية بطرق سلمية ودبلوماسية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله ، "تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا"، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 20، 2022م
2. أحمد أبو زيد، دور التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023م
3. أحمد عبد الله الشريف، "السياسة الخارجية الليبية بعد 2011: المحددات والتحديات والآفاق"، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018
4. أحمد علي الشهبي، "السياسة الخارجية الليبية في ظل التدخلات الإقليمية والدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة سبها، 2019
5. خالد التومي، "السياسة الخارجية الليبية : نحو بدائل عملية"، مجلة تحليلات المعهد المصري للدراسات، 28 فبراير 2020م.
6. رشاد سالم، "القذافي وحركات التحرير: دراسة في الأيديولوجية والاستراتيجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص 34-36.

7. رضوان زروق وآخرون، "التدخل الأجنبي في ليبيا: دوافعه وآثاره على المشهد السياسي"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 1، 2020
8. رضوان زروق وآخرون، "ضعف المؤسسات في ليبيا: دوره في تفاقم التدخل الأجنبي"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 8، العدد 2، 2020
9. زياد عقل، "الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية"، موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014
10. سامية بن يونس بوراس، "التنوع الإثني في ليبيا: من التكامل إلى التفكك"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، العدد 461، 2018
11. عبد الحميد شعبان، "القذافي والجماهيرية: تحليل سياسي نقدي"، دار الفكر العربي، 2011
12. عبد الله أحمد الزواوي، "السياسة الخارجية لحكومة الشرقية في ليبيا: التحديات والفرص"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بنغازي، 2017
13. علي عبد الله صالح، "القذافي والثورة الشعبية: تحليل نقدي للنظام السياسي الليبي"، دار الشروق، علي عبد الله صالح، "القذافي والغرب: تاريخ من التوتر والتقارب"، دار الشروق، 2012
14. محمد المصباحي، التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية: تحديات وحلول، مركز الجزيرة للدراسات،
15. محمد حسنين هيكل، "القذافي: السيرة الذاتية للزعيم الليبي"، دار الشروق، 2012
16. محمد عبد الله الشاويش، "السياسة الخارجية لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا: التحديات والآفاق"، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، جامعة طرابلس، 2019
17. محمد علي السنوسي، "القذافي والثورة العالمية: سياسة التوسع والتدخل"، دار المعارف، 2010
18. محمود عبد الله حمودة، "التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا: دورها في تفاقم الأزمة السياسية"، مجلة دراسات إفريقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 7، العدد 2، 2020.
19. مهند توتنجي، "ليبيا وإسرائيل: لقاء سري بين وزيري خارجية البلدين يهدد مساعي التطبيع بينهما"، بي بي سي عربي، 28 أغسطس 2023،
20. مؤشر الدول الهشة: ليبيا تحتل المركز الـ17 وعلى مدار عقد مضى كانت من أكثر الدول تدهورًا، موقع ليبيا برس، 2021